مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الثاني ـ 2025 ـ الصفحات (400–411)
ISSN3005-3900

دور الأمن في مكافحة الجريمة في ليبيا: التحديات والفرص خلال الفترة من (2010- 2014)

أ. عيسى إسريتي شطيب إسريتي *
قسم الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد ، ليبيا
eissasalem@bwu.edu.ly

The Role of Security in Combating Crime in Libya: Challenges and OpportunitiesDuring the Period (2010-2014)

ElSAY ASREETl SHATEEB ASREETl
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya

تاريخ الاستلام: 29-03-2025 تاريخ القبول: 29-04-2025 تاريخ النشر: 17-05-2025

الملخص

خلصت الدراسة إلى أن مكافحة الجريمة وضبطها ، ومعالجة أسبابها بالوسائل المختلفة والطرق المتعددة تثقل الدول مادياً ، وإن تكلفة الجهود الرامية للقضاء عليها أو الحد منها على الاقل يتطلب تنفيذ برامج وقائية وإصلاحية وهذه تتطلب معلومات موثوقة وصادقة معبرة عن الواقع .

وشهدت ليبيا تصاعدًا ملحوظًا في معدلات الجريمة نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة. كانت الفوضى والانفلات الأمني من العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذا التصاعد، مما يستدعي الحاجة الملحة إلى استراتيجيات فعالة تعيد الأمن والاستقرار إلى البلاد.

الكلمات الدالة: مفهوم الأمن ،ملامح اتخاذ القرار الأمني ، مؤشرات الجريمة، ليبيا.

Abstract

The study concluded that combating and controlling crime, and addressing its causes through various means and multiple approaches, imposes a financial burden on countries. The cost of efforts to eliminate or at least reduce crime requires the implementation of preventive and reform programs. These require reliable and accurate information that reflects the reality. Libya has witnessed a significant increase in crime rates as a result of the deteriorating political and security situation. Chaos and insecurity were among the main factors contributing to this escalation, necessitating an urgent need for effective strategies to restore security and stability to the country.

Keywords: The concept of security, features of security decision-making, crime indicators, Libya.

مقدمة:

إن الجريمة داء عضال ، عانت و لازالت تعاني منه الكثير من دول العالم وهي تقف أمامه حائرة تحاول أن تحد منه أو تقلل من حجمه وكذلك الخسائر الناجمة عنه، وهي في ذلك تلجأ إلى كافة الوسائل لتحقيق ما تهدف إليه . وقد كان من أكبر مسببات ارتفاع الجريمة تلك الثقافات التي غزت بعض الشعوب شعوبا أخرى فسلبتها كثيرا من ثقافاتها وسلوكياتها التي كانت تعيش عليها . وتبذل أكبر الطاقات المحاربة الجريمة الناجمة عن هذا

التغير والتطور ، حيث يعتبر الحفاظ على النظام العام والأمن القومي وحماية الأشخاص والملكية من بين أهم المسؤوليات الجوهرية والأساسية للحكومة .

إلا أن مكافحة الجريمة وضبطها ، ومعالجة أسبابها بالوسائل المختلفة والطرق المتعددة تثقل الدول ماديا ، وإن تكلفة الجهود الرامية للقضاء عليها أو الحد منها على الأقل يتطلب تنفيذ برامج وقائية و إصلاحية وهذه تتطلب معلومات موثوقة وصادقة معبرة عن الواقع .

سنحاول في هذا البحث تحديد المفهوم العام للأمن والأمن الإنساني وأهميته في عملية التنمية والتطور ، وبعدها نلقي الضوء على القرار الأمن و مراحله و أنواعه وأهم الخصائص المرتبطة بالقرار الأمني ، هذا بالإضافة إلى توضيح دور الأمن الشعبي المحلي في حماية الأمن العام.

وسنحاول في هذا البحث جمع المعلومات والبيانات الخاصة بمعدل الجريمة في ليبيا ، حيث تعتبر هذه البيانات الركيزة الهامة في تنفيذ الدراسات على واقع الجريمة وهي المرشد الأول في عملية اتخاذ القرار السياسي في مجال الأمن العام ، وذلك من خلال المقارنة بين مستويات ومعدلات الجريمة وتفسير التفاوت في أعدادها ونوعيتها وفقا لموقعها الجغرافي والزمني والكمي والكيفي.

مشكلة البحث :

إن المؤسسات والأجهزة في الدولة مناط بها العديد من المهام والواجبات التي ترمي إلى تحقيق الصالح العام ، ولتحقيق الرخاء في المجتمع ، وأحد هذه المؤسسات هي المؤسسات الأمنية التي تهدف إلى تحقيق الأمن في المجتمع . الأمن الذي من شأنه تعزيز الحرية و الإبداع والتألق ، وتنطلق هذه الدراسة بإثارة تساؤلات عدة :

- ما هو مفهوم الأمن عموما ، وما دورة في عملية التنمية .
- ما هي أهم الخصائص المرتبطة بعملية اتخاذ القرار الأمني .
- ما هو دور الأمن الشعبي المحلي في حماية الأمن العام .
- هل أن الجريمة في تزايد أم في تناقص في ليبيا خلال الفترة 2010-2014ف .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

- التعرف على مفهوم الأمن ودورة في تعزيز عملية التنمية .
- دراسة العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار .
- التعرف على طبيعة عمل الأمن الشعبي المحلي .
- عرض مستوى الجريمة خلال الفترة 2010 - 2014 ف .

اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة الى ان المؤسسات والاجهزة الأمنية في الدولة تقع على عاتقها مهام وواجبات تسعى لتحقيقها من اجل محاربة الجريمة وسط الامن والاستقرار داخل الدولة .

فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة إلى ان غياب الأمن هو السبب الرئيسي في تفاقم الجريمة وبين الرعب والخوف والفزع لدى المواطنين مما سبب في عدم الاستقرار وسلامة الارواح والممتلكات من كل خطر في ظل غياب تام للأجهزة الأمنية والاجهزة الفضائية .

حدود البحث:

يدرس هذا البحث مؤشرات الجريمة الواقعة والمبلغ عنها في كافة أنحاء ليبيا، على كافة الأشخاص و المؤسسات المدنية ، وذلك في الفترة الزمنية من العام 2010 ف ، إلى غاية العام 2014 ف .

منهجية البحث :

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي ، والمنهج الإحصائي ، هذا بالإضافة إلى المنهج التحليلي .

أهم الصعوبات التي واجهت الباحث :

إن الدراسة في السياسة العامة تجاه الأمن العام " عموما " تواجه العديد من الصعوبات ، فالجهات المعنية بالدراسة لا تعير اهتماما بالمواضيع البحثية والأكاديمية ، هذا بالإضافة إلى التحفظات الأمنية التي يعتمدها

رجال الأمن والمسئولين ، ومن جانب آخر نجد أن قلة المراجع التي تتناول هذا الموضوع من أبرز العوائق التي تعيق هذه الدراسة للظهور بالشكل المطلوب ، وبالنظر إلى السياسة الأمنية نجدها أنها متشعبة ومتداخلة جدا ، وهي تتأثر بالوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي في الدولة .

مفاهيم الدراسة :

الجريمة / هي كل فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة جزائية ، وقد تكون جناية أو جنحة أو مخالفة.

الجناية / الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الإعدام ، السجن المؤبد، السجن

الجنحة / الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

- الحبس الذي تزيد مدته على شهر .
- الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على عشرة دينارات .

المخالفة / المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذي لا تزيد مدته على شهر .

الغرامة التي لا تزيد أقصى مقدارها على عشرة دينارات .

المبحث الأول

مفهوم الأمن وملامح اتخاذ القرار الأمني

المطلب الأول

مفهوم الأمن

الأمن يعني التحرر من الخوف والفزع ، وسلامة الأرواح والأغراض والممتلكات من كل خطر ، واطمئنان الناس على حاضر هم مستقبلهم بما يتيح للعقول والأفكار والسواعد للانطلاق للعمل و الإبداع والتألق كلا في ميدانه الصنع التقدم [1].

ويطرح أحد تقارير التنمية البشرية مفهوماً للأمن على أنه قدرة الناس على ممارسة الخيارات الناجمة عن التنمية بأمن وحرية واستطاعتهم أن يكونوا واثقين بقدر معقول من استمرارية الفرص المتاحة اليوم ، ويرى التقرير أن للأمن جانبان رئيسيان وهما

الأمن من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع من ناحية ، والحماية من الاضطرابات التي تؤثر سلباً على أنماط الحياة اليومية في مجالي المنزل والعمل من ناحية أخرى [2].

ووفقاً لهذا التعريف فإن متطلبات أمن الإنسان تستلزم أن تهيئ الدولة لمواطنيها جو الأمان ضد خطر العدوان الحقيقي الواقع ، ولو لم تكتمل عناصره القانونية لاعتباره جريمة ، وكذلك ضد خطر العدوان الوهمي أو المحتمل ، وعلى أجهزة الأمن أن تعمل بشكل متواصل لأعلى مجرد مكافحة الجريمة فحسب ، ولكن أيضاً للقضاء على دواعي القلق والفزع ، وإعادة السكينة إلى الخائف وتهدئة تأثر المضطرب، و ألا تتقاعس عن أداء هذا الواجب بدعوى أنه يخرج عن مكافحة الجريمة .

إلا أن مفهوم الأمن الإنساني يركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية ؛ فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ؛ إذ قد تكون الدولة آمنه في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها ، بل أنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها ، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما [3] .

ومن ناحية علاقة الأمن بالتنمية فإن هناك علاقة عضوية متبادلة بين التنمية والأمن ، أي أن تحقق الأمن أمرا حيويا لتحقيق التنمية فهو شرط ضروري لكنه غير كاف في تحقيق التنمية.

---

[1] محمد إبراهيم الأصبيعي ، " الاتفاق على الأمن استثمار تحصد نتائجه أمن وأمان وطمأنينة و استقرار " مجلة الأمن العام ، السنة 3 ، العدد 37 (هانبيال / 1369 و.ر).

[2] نداء مطشر صادق الشرفي و مصطفى عبد الحميد دلاف ، " التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها ، " مجلة دراسات ، العدد 11 (شتاء / 2002) .

[3] خديجة عرفة ، " تحولات مفهوم الأمن .... الانسان أولا ،" موقع اسلام أون لاين ، شبكة المعلومات الدولية مقال منشور في 7-9-2003 .

إن الأمن والتنمية وبغض النظر عن مدلول كلا منهما عبارة عن نشاط أو سلوكيات إنسانية يقوم بها المجتمع ويوجهها نحو تحقيق أهداف معينة ، فانعدام الأمن الداخلي وبغض النظر عن مصدره سواء كان فردي أو مؤسسي ، ينعكس بشكل سلبي على التنمية الثقافية و الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل و على الأمن الخارجي ذاته في آن معاً ، ومما لاشك فيه هو أن جهة التهديدات الخارجية تبدأ من الداخل ، وبالتالي فإن التعامل السليم مع التحديات الداخلية تعد ضرورة أولى المواجهة التحديات الخارجية [1].

المطلب الثاني

ملامح اتخاذ القرار الأمني

اتخاذ القرار الأمني هو من صميم عمل المسئولين وبقدر ما تكون القرارات رشيدة وقادرة على الدفع بالعمل الأمني إلى الصورة المثلي بقدر ما تكون الإدارة ناجحة فالغرض الأساسي من عملية اتخاذ القرار يتمثل في توجيه العاملين نحو تحقيق هدف معين .[2]

مراحل صنع القرار .

تمر عملية صنع القرار بمراحل عديدة مختلفة في إدارة عن غيرها ..... بسبب عوامل تعود إلى الجهاز الإداري نفسه ، أو عدم ملائمة الطبيعة النظرية مع المراحل العملية لصنع القرار ، وعلى كل حال عملية صنع القرار ترتبط وطبيعة المشكلة (محل القرار) ووفق الموقف.[3]

ولهذا نصح علماء الإدارة الإداريين بضرورة الإلمام بكل جوانب المشكلة والتمعن فيها بكل حرص حتى تتضح تماما ، ثم محاولة التوصل إلى أفضل قرار يمكن أن يتخذ لقد أختلف علماء الإدارة على مجموعة المراحل التي يمر عبرها صنع القرار .... إلا أن الأغلب هو ذلك الرأي الذي حدد هذه المراحل في خمس إجراءات عملية هي :

1 - تحديد المشكلة.
2 - تحليل المشكلة .
3 - التعرف على الحلول البديلة
4 - تقرير أفضل الحلول
5 - اتخاذ القرار ثم بعد ذلك تأتي مرحلتين هامتين هما :
- مرحلة تنفيذ القرار .
- مرحلة تحليل نتائج القرار (تقييم وتقويم) .

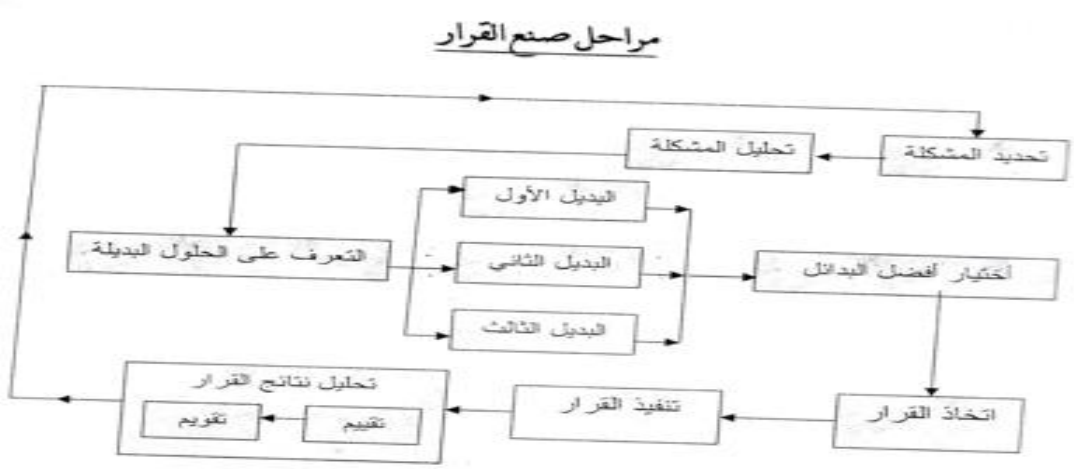

[1] نداء مطشر صادق الشرفي و مصطفى عبد الحميد دلاف ، مرجع سبق ذكره .
[2] - موسى أبو سبيحة ، " القرار الأمني ، " مجلة الأمن العام ، السنة 4 ، العدد 41 (التمور / 2002).
[3] محمد إبراهيم الأصيبعي، مرجع سابق.

وأهم ما يلاحظ على عملية صنع القرار هو أن العملية تتصل بأوضاع حدثت في الماضي ، ولها نتائج في الحاضر ، ومطلوب معالجتها في المستقبل أي أن عملية صنع القرار تتصل بالماضي وبالحاضر وبالمستقبل على حد السواء .

واتخاذ القرار هو أحد مراحل صنع القرار وبالتالي فصنع القرار هو الكل ، واتخاذ القرار ما هو إلا جزء من ذلك الكل .[1]

وعملية صنع القرار عملية إنسانية صرفة تقوم على أساس المنطق والمعقولية ، وأي قرار في حقيقته ما هو إلا نتاج نهائي لحصيلة مجهود متكامل من الآراء والأفكار والاتصالات والمناقشات التي تمت بين مستويات مختلفة في الإدارة .

وقد يحدث أن تبدأ عملية اتخاذ القرار من أسفل الهرم الإداري ثم يتخذ القرار من أعلى في اتجاه عكسي إلى أسفل الهرم الإداري ثم يتخذ القرار من أعلى في اتجاه إلى أسفل ، وقد يشترك الفنيون والخبراء في عملية صنع القرار ، ولكن يبقى اتخاذ القرار في النهاية هو مهمة ومسئولية الرئيس الإداري دون غيره .[2]

أنواع القرارات .

توجد تقسيمات كثيرة للقرارات الإدارية أهمها :

1 - القرارات الاستراتيجية ... والقرارات التكتيكية :

القرارات الاستراتيجية هي القرارات التي تتعلق بسلوك الإدارة نحو أهداف المشروع، وتستخدم أساسيا في تطبيق الخطط الموضوعة ، وتحقيق الأهداف المرسومة .أما القرارات التكتيكية فهي تلك القرارات التي تتعلق بالبدائل أو الأدوات التي تستخدم لتحقيق أهداف الإدارة .[3]

2 - القرارات التنظيمية ... والقرارات الشخصية :

القرارات التنظيمية هي التي تتخذ ضمن إطار الوظيفة الرسمية التي يشغلها المدير في التنظيم الرسمي وتعكس بالتالي سمات المنشأة ، فالقرارات التي تصدر عن المدير استنادا إلى الصلاحيات التي يتمتع بها تعد من قبيل القرارات التنظيمية ، بعكس القرارات الشخصية التي تصدر عن المدير بصفته شخصاً عاديا وليس بصفته صاحب سلطة رسمية مثل القرار الذي يتخذه مدير ما باستقالته من العمل ... ومن هنا نستنتج أن الفرق بين القرار التنظيمي والقرار الشخصي أن الأول يمكن تفويض سلطة اتخاذه للآخرين ، والقرار الثاني لا يجوز تفويض سلطة اتخاذه للآخرين .[4]

3 - القرارات الأساسية ... والقرارات الروتينية :

القرارات الأساسية هي القرارات التي تؤثر على أعمال المنظمة الإدارية فترة طويلة ، أي بمعنى يكون تأثيرها بعيد المدى ، وتتميز هذه القرارات بأنها تتخذ على فترات زمنية متباعدة إذا ما كانت تتعلق بموضوع معين إلى جانب كونها باهظة التكلفة في بعض الأحيان ، بعكس القرارات الروتينية التي تتميز بأنها تصدر بشكل يومي متكرر مما لا يستدعي وجود تكلفة أو جهد من التفكير .

4 - القرارات اللائحية ... والقرارات الفردية :

يقصد بالقرارات اللائحية تلك القرارات التي تصدر في مواجهة أفراد غير محددين شخصيا ، بحيث ينطبق القرار على كل فرد تتوافر فيه الشروط المحددة في القرار طوال مدة سريانه ، بعكس القرارات الفردية التي تصدر في مواجهة فرد أو أفراد محددين ، ومن هنا نتبين أن القرارات اللائحية تعد أكثر أهمية لأن تأثيرها أشمل ونطاق سريانها المكاني والزمني أوسع .[5]

5 - القرارات المكتوبة ... والقرارات الشفوية :

المتبع في القرارات الإدارية أن تكون مكتوبة وذلك لعدة أسباب :

- لكي تكون بمثابة مستند رسمي يمكن الرجوع إليه .

---

[1] موسى أبو سبيحة ، " القرار الأمني ، " مرجع سابق .
[2] موسى أبو سبيحة ، " القرار الأمني ، " مرجع سابق .
[3] محمد إبراهيم الأصيبعي، مرجع سابق.
[4] موسى أبو سبيحة ، " القرار الأمني ، " مرجع سابق .
[5] خديجة عرفة ، " تحولات مفهوم الأمن مرجع سابق .

- السهولة فهم القرار وتفسيره .
- للرجوع إليه لتحديد المسئولية عن آثاره .
ومع هذا يمكن إصدار قرارات شفوية في حالة عدم وجود موانع قانونية ... خاصة في الأحوال التي تتطلب السرعة .

خصائص القرار الأمني .

يتميز القرار الأمني عن غيره من القرار بما يلي :

1- ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار :

حيث أن الأحداث الأمنية متسارعة ، وتتطلب اتخاذ القرارات السريعة الكفيلة بخصوصها ، فيكون الوقت ما بين وقوع هذه الأحداث واتخاذ القرار ضيق نسبياً .

2 - كثرة وتنوع المتغيرات المؤثرة عليه :

المشاكل الأمنية بطبيعتها مشاكل متعددة الأبعاد وتؤثر فيها العديد من المتغيرات المتعددة والمتنوعة والتي يجب على متخذ القرار أن يلم بها ويحتاط لها .

3 - اتساع أو تضاعف تأثير القرار الأمني :

القرار الأمني له آثار تتسع وتمتد لتشمل العديد من القطاعات الأخرى .

4 - تعاظم المسئولية الناجمة عن القرارات الخاطئة :

أغلب القرارات الأمنية لا تحتمل الخطأ ، فالخطأ في اتخاذ قرار أمني ينتج عنه محاسبة متخذ القرار ، وهذا يفسر سرعة تغيير المسئولين الأمنيين في أغلب دول العالم .

5 - خصوصية مفهوم الوعي الأمني :

وعي رجال الأمن للقرار الصادر والتزامهم بتنفيذه مسألة هامة يتميز بها القرار الأمني ... وهذا ما ساعد في سهولة وسرعة سريان القرار الأمني .[1]

6 - ارتفاع نسبة عدم التأكد و المخاطرة :

المواقف الأمنية مهما كانت واضحة ، فهي تتميز بأن نسبة التأكد فيها تكون منخفضة للغاية مقارنة بالمواقف الأخرى ، لذلك فإن عنصري عدم التأكد أو المخاطرة في المواقف الأمنية تكون مرتفعة نسبياً مما يتطلب من متخذ القرار أن يكون على قدر عالي من الحيطة والحس الأمني .

7 - تغير الظروف المحيطة بالمواقف الأمنية المتشابهة :

القاعدة الأمنية المتعارف عليها أن المواقف المتشابهة لا تستلزم بالضرورة اتخاذ نفس الإجراءات ، خاصة إذا كانت قد حققت نجاحا كبيرا في احتواء هذه المواقف [(2)].

المطلب الثالث

مساهمة الأمن الشعبي المحلي في حماية الأمن العام

إن النظرية الجماهيرية تدعوا إلى المشاركة الشعبية الفعلية في شتى القطاعات، هذه المشاركة التي تصل في ذروتها إلى حد اتخاذ القرار السياسي من خلال حضور جلسات المؤتمرات الشعبية التي يبدي فيها كل مواطن رأيه بحرية تامة ، ويتخذ القرار الذي يراه مناسباً .

وهذا الإنجاز الزم كل مواطن على المحافظة عليه من خلال تحمل المسئولية في كافة المجالات ، بما في ذلك مجال الأمن ، ذلك لأن الحرية التي يتمتع بها المواطن تكون في خطر ما لم يستتب الأمن ويسود الإحساس بالرضا ، ونقل معدلات الجريمة .

ولتحيق الأهداف والغايات المنشودة التي يسعى إليها المجتمع ، فقد صدرت التشريعات بشأن الأمن الشعبي المحلي التي تؤكد على أهميته بحيث يصبح كل مواطن عضواً في الأمن الشعبي المحلي ، حيث أن هذا التشريع من شأنه أن يحقق الأمن الذاتي الذي ينبعث من الذات والذي يهدف في النهاية إلى أن تصبح الجماهير

[1] موسى أبو سبيحة ، " القرار الأمني ، " مرجع سابق .
[2] موسى أبو سبيحة ، " القرار الأمني ، " مرجع سابق .

قـادرة حمايـة نفسـها ، وعلـى المنـع والتصـدي للجريمـة التـي تعيـق التقـدم والتـي تهـدد الـنفس والمـال والاستقرار .[1]

وقد أصدر القانون رقم (10) لسنة (1992) من قبل المؤتمرات الشعبية بشأن الأمن والشرطة ، حيث نص هذا القانون في المواد المتعلقة بالأمن الشعبي المحلي على دفع الجماهير إلى القيام بالمهام والمسؤوليات الأمنية والتعاون مع أجهزة الأمن الرسمية ، وأكد هذا القانون على أن الأمن في المجتمع مسئولية كل مواطن ومواطنة ، مما يعني أن كل الجمهور مسئول على الناحية الأمنية ، ويكون ذلك بالعمل الذاتي وبمساعدة الأجهزة الأمنية الرسمية في أعمالها التي تتعلق بحماية الأمن [2] .

ومن ضمن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الليبي هو العمل على انتشار مراكز الأمن الشعبي المحلي في كل مكان لينخرط فيها عدد من المتطوعين ، سواء كانوا متفرغين أو غير متفرغين ، وكذلك مساهمة منتسبي الخدمة الوطنية بحيث يكون الهدف النهائي هو انخراط المجتمع كله بكافة شرائحه وفئاته .

إن هذه المساهمة في حماية الأمن العام مرت بعدد من المراحل ، أهم ملامحها :

1 - لقد صاحب هذا التوجه توعية مكثفة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية .

2- التحصين على مستوى الأسرة من خلال البرامج والمناهج التي تدعوا إلى الالتزام بأحكام القوانين و الالتزام بالقيم المجتمعية

3- بث روح المسئولية على حماية أمن المجتمع وحماية المنجزات العامة .

4- اتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي جعلت من المشاركة في المناوبة أمرا واقعا ومطبقاً فعليا .

5- التطوع بمراكز الأمن الشعبي المحلي كنتاج للقناعة

كما يمكن أن يقوم متطوع الأمن الشعبي المحلي بكافة الأعمال المساعدة الأخرى التي يمكن وصفها بأنها أعمال اعتيادية للشرطة النظامية ، ومن أعمال متطوعي الأمن الشعبي المحلي الآتي :

1 - القيام بأعمال الدوريات الراجلة والراكبة .

2 - الإبلاغ عن الجرائم والحوادث و المخالفات المخلة بالآداب العامة .

3- المساهمة في تنظيم حركة المرور .

4 - ضبط الجاني الذي يشاهد متلبساً بارتكاب جناية أو جنحة أو أي انتهاك لحرمة الآداب العامة أو أي جريمة أخرى تحلق الأذى بالآخرين .

5 - القيام بواجب الحراسة الأمنية الليلية في المدن والقرى والشوارع والمحلات السكنية وداخلها حسب المخطط الأمني المعد لذلك

6 - معاونة الشرطة والقضاء ، بالأدلاء بالمعلومات التي تفيد في كشف الجريمة [3] .

المبحث الثاني

مؤشرات الجريمة في ليبيا 2010 - 2014 ف

إن المواطن له حق في أن يطالب بتوفير الأمن له ليضمن الاستقرار والأمان له ولعائلته ، وبالتالي يوفر له المناخ المناسب لأداء عمله في أحسن الظروف النفسية والأمنية ..... والمجتمع له الحق في أن يطالب هذا المواطن المساهمة في تأمين هذا المطلب والمشاركة في توفير الأمن والاستقرار .

الجريمة في الأساس هي ظاهرة اجتماعية تطورت بتطور الحياة الاجتماعية والدول بمختلف أنظمتها السياسية وتفاوت إمكانياتها الاقتصادية تسعى جاهدة وتعمل بكل ما في وسعها لتحقيق أمنها الداخلي بالدرجة الأولى من خلال التصدي إلى مختلف الظواهر الإجرامية داخل المجتمع ، ومن هنا ندرك أن الاستقرار والطمأنينة و السكينة هي أولويات أي دولة في العالم ..... وبدونها لا يمكن أن تقوم أي دولة ، ولا يزدهر لها نشاط ، ولا ينمو لها اقتصاد ..... ، وبعد وقوع تغيرات أمنية في العالم نتيجة لأحداث مختلفة ، ومع أن التصاعد المتزايد في اختراع التقنية ، والتزايد الملاحظ في ارتكاب الجرائم ، بل ظهور أنماط جديدة منها

---

[1] نداء مطشر صادق الشرفي و مصطفى عبد الحميد دلاف مرجع سابق .

[2] " المشاركة الشعبية في مكافحة الجريمة ، " مجلة الأمن العام، السنة 3 ، العدد 37 (هانيبال / 1369 و. ر).

[3] المشاركة الشعبية في مكافحة الجريمة المرجع نفسه .

أصبحت تغزو دول العالم ، اصبح لزاماً على كافة الأجهزة الأمنية أن تتكيف مع المستجدات وتتأقلم مع الظروف الجديدة ..... وتطور أساليب عملها لتكون قادرة على مجابهة هذه التحديات الجديدة وإيجاد السبل الكفيلة بالقضاء عليها [1]، وعلى الدولة اتباع سياسات حكيمة وعملية التي من شأنها تخفيض مستوى الجريمة وحماية الأمن العام ، وفي هذا الفصل سنعرض مؤشرات وقوع الجريمة في ليبيا وذلك من العام 2010 إلى 2014 ف .

تعكس مؤشرات الجريمة في ليبيا خلال الفترة من 2010 إلى 2014 الحالة الأمنية المتدهورة التي مرت بها البلاد بعد الثورة. هذه الفترة تميزت للغاية بالتغيرات الجذرية في الأوضاع السياسية، مما أدى إلى تفشي الجرائم بمختلف أنواعها. الهدف من هذا البحث هو تقديم تحليل شامل لمؤشرات الجريمة والتغيرات في معدلاتها.

1 السياق التاريخي

قبل الثورة في 17 فبراير 2011، كانت ليبيا تعتبر من الدول التي تعاني من معدلات جريمة منخفضة نسبيًا مقارنةً بالدول الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، أدت الثورة إلى تفكك النظام الأمني وظهور الميليشيات، مما ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة بشكل ملحوظ.[2]

المطلب الاول مؤشر الجريمة لعام 2010 – 2011 ف

في عام 2010، لم تكن هناك تقارير رسمية دقيقة أو شاملة حول مؤشر الجريمة في ليبيا من مصادر دولية موثوقة مثل Numbeo أو UNODC (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، حيث كانت ليبيا قبل 2011 تحت حكم نظام مستقر أمنيًا إلى حد كبير، لكن مع غياب الشفافية في الإحصاءات الحكومية.

ومع ذلك، يمكن القول إن معدلات الجريمة كانت أقل نسبيًا مما أصبحت عليه بعد عام 2011، حيث تدهور الوضع الأمني بسبب الصراعات المسلحة وانتشار الميليشيات. فإذا كنت تبحث عن بيانات محددة، يمكنك محاولة الرجوع إلى تقارير قديمة صادرة عن الأمم المتحدة أو المؤسسات الحكومية الليبية في تلك الفترة.

معدل الجريمة : استمرت الجريمة في مستواها المنخفض حيث سجلت التقارير حوالي 12,000 جريمة فقط خلال هذا العام.

أنواع الجرائم : تمركزت الجرائم حول السرقات البسيطة والاعتداءات، لكن دون انتشار واسع.[3]

في عام 2011، شهدت ليبيا تغيرًا جذريًا بسبب الثورة الليبية التي اندلعت في فبراير وأدت إلى الإطاحة بنظام القذافي في أكتوبر. خلال هذه الفترة، ارتفع معدل الجريمة بشكل ملحوظ بسبب:

انهيار المؤسسات الأمنية: أدى تفكك الشرطة والجيش إلى غياب سيادة القانون.

انتشار السلاح: تم الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة من مخازن الجيش، ما زاد من العنف المسلح.[4]

ظهور الميليشيات: حلّت الجماعات المسلحة محل الدولة في عدة مناطق، وأدى ذلك إلى زيادة جرائم الاختطاف والسرقة والقتل.

الفوضى العامة: مع غياب حكومة مركزية قوية، ارتفعت معدلات الجريمة مثل السطو المسلح والجرائم العشوائية.

بحلول نهاية 2011، كانت ليبيا تعاني من حالة عدم استقرار أمني كبير، مما أدى إلى تفاقم معدلات الجريمة مقارنة بعام 2010.

معدل الجريمة : ارتفعت معدلات الجريمة بشكل حاد خلال الثورة، حيث سجلت البلاد حوالي 55,000 جريمة أي بزيادة تصل إلى 358% مقارنة بالعام السابق.[5]

أنواع الجرائم: تضمنت هذه الجرائم 8,000 جريمة قتل و 15,000 حالة سرقة ، و 3,000 حالة اختطاف، مما يعكس الفوضى الأمنية في البلاد .

---

1 الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني: المفهوم، الأسباب، سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا. تقرير الأمم المتحدة 2015.

2 الجريمة الإلكترونية مرجع سابق .

3 منظمة العفو الدولية: تقارير حول الحالة الأمنية في ليبيا.(2013).

4 دراسة التغيرات في الجريمة بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا" - جامعة طرابلس. (2014).

5 منظمة العفو الدولية مرجع سابق .

المطلب الثاني مؤشر الجريمة لعام 2012 / 2013 ف

في عام 2012، استمرت معدلات الجريمة في ليبيا بالارتفاع بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني بعد سقوط نظام القذافي. أبرز العوامل التي أثرت على الوضع الأمني والجريمة في ذلك العام:

1. ضعف الدولة والمؤسسات الأمنية

لم تكن هناك قوة شرطة أو جيش منظم قادر على فرض الأمن بشكل فعال.

انتشرت الجماعات المسلحة والميليشيات، التي أصبحت تسيطر على مناطق مختلفة.

2. ارتفاع معدلات الجريمة

جرائم القتل والاغتيالات: شهدت بعض المدن، خاصة بنغازي وطرابلس، عمليات اغتيال استهدفت شخصيات أمنية وسياسية.

الاختطاف والابتزاز: زادت عمليات الاختطاف لأغراض الفدية أو الضغط السياسي.

السطو المسلح والسرقات: بسبب غياب القانون، انتشرت سرقات السيارات والممتلكات العامة والخاصة.

3. صراعات بين الميليشيات

اندلعت مواجهات بين الجماعات المسلحة المختلفة، مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين.

معدل الجريمة : استمرت معدلات الجريمة في الارتفاع، حيث تم تسجيل حوالي 60,000 جريمة بزيادة تقدر بـ 9% عن العام السابق.[1]

أنواع الجرائم : تضمنت هذه السجلات 9,500 جريمة قتل و 20,000 جريمة سرقة ، بالإضافة إلى 5,000 حالة اختطاف.

في عام 2013، استمر الوضع الأمني في ليبيا في التدهور مع تزايد معدلات الجريمة بسبب غياب الدولة وضعف المؤسسات الأمنية. كان العام مليئًا بالاضطرابات، وشهد ارتفاعًا في الاغتيالات، والاختطاف، وجرائم العنف.

أبرز مظاهر الجريمة في 2013

1. تصاعد الاغتيالات السياسية والأمنية

استهدفت عمليات الاغتيال شخصيات بارزة، خاصة في بنغازي، من ضباط الجيش والشرطة ونشطاء سياسيين.

كانت بنغازي الأكثر تأثرًا بهذه الظاهرة، حيث شهدت اغتيالات شبه يومية.

2. زيادة حوادث الاختطاف

طالت عمليات الاختطاف مسؤولين حكوميين وأجانب ومواطنين أثرياء للحصول على فدية.

من أبرز الحوادث اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان في أكتوبر 2013 على يد مجموعة مسلحة.

3. الاشتباكات المسلحة بين الميليشيات

في طرابلس ومصراتة وبنغازي وسبها، اندلعت مواجهات بين الميليشيات المختلفة، مما أدى إلى مقتل وإصابة المئات.[2]

أبرز الأحداث كان مجزرة غرغور في طرابلس، حيث قتلت ميليشيات متظاهرين خرجوا ضد وجود المسلحين في العاصمة.

4. انتشار السطو المسلح والجريمة المنظمة

شهدت البلاد زيادة كبيرة في عمليات السرقة والسطو على البنوك والمؤسسات الحكومية.

أدى انتشار السلاح إلى ارتفاع الجرائم العنيفة والاشتباكات العشوائية.

النتيجة

مع استمرار ضعف الدولة وتوسع نفوذ الميليشيات، كانت 2013 سنة مليئة بالفوضى الأمنية والجريمة، ومهدت الطريق لمزيد من الانقسامات والصراعات في السنوات اللاحقة.

---

[1] تقرير المركز الليبي لأبحاث الأمن القومي: "تأثير الثورة على معدلات الجريمة في ليبيا (2012) .

[2] منظمة العفو الدولية مرجع سابق .

معدل الجريمة : شهدت البلاد تسجيل 65,000 جريمة، مع زيادة بنسبة 8.3% عن العام السابق.
أنواع الجرائم : تصاعدت الجرائم بشكل ملحوظ، حيث سجلت 10,000 جريمة قتل و 25,000 حالة سرقة ، و 7,000 حالة اختطاف.[1]

المطلب الثالث مؤشر الجريمة لعام 2014 ف

في عام 2014، تفاقمت الأوضاع الأمنية في ليبيا بشكل حاد، حيث شهدت البلاد انقسامًا سياسيًا وحربًا أهلية مفتوحة، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في معدلات الجريمة والعنف المسلح.

أبرز الأحداث الأمنية والجريمة في 2014

1. اندلاع الحرب الأهلية وانقسام السلطة

شهدت ليبيا انقسامًا سياسيًا بين حكومتين وبرلمانين:
حكومة طبرق (شرقًا) مدعومة من الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر.
حكومة طرابلس (غربًا) مدعومة من ميليشيات "فجر ليبيا".
أدى هذا الانقسام إلى تصاعد العنف والاشتباكات في معظم المدن الليبية، خاصة بنغازي، طرابلس، ودرنة.

2. اشتباكات عنيفة في طرابلس وبنغازي

في طرابلس، شهدت العاصمة حربًا شرسة بين ميليشيات "فجر ليبيا" و"الزنتان"، مما أدى إلى تدمير مطار طرابلس الدولي في يوليو 2014.
في بنغازي، أطلق خليفة حفتر عملية الكرامة ضد الجماعات الإسلامية المسلحة، مما تسبب في معارك دامية استمرت لأشهر.

3. تصاعد الاغتيالات والخطف

استمرت عمليات الاغتيال، خاصة في بنغازي ودرنة، مستهدفة ضباط الجيش والصحفيين والقضاة.[2]
زادت عمليات الاختطاف لأغراض سياسية ومالية، حيث تم اختطاف دبلوماسيين وأجانب ومسؤولين.

4. انتشار الجريمة المنظمة والسطو المسلح

بسبب غياب الأمن، تصاعدت عمليات السطو المسلح على البنوك والمؤسسات، خاصة في طرابلس وبنغازي.
تم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة والمخدرات عبر ليبيا، مما عزز الجريمة المنظمة.

5. توسع نفوذ الجماعات الإرهابية

ظهرت جماعات متطرفة مثل تنظيم داعش في درنة وسرت، والتي استغلت الفوضى الأمنية لفرض سيطرتها.

النتيجة

عام 2014 كان نقطة تحول خطيرة، حيث تحولت الفوضى إلى حرب أهلية واسعة النطاق، وانهارت المؤسسات الأمنية بالكامل، مما جعل ليبيا واحدة من أخطر الدول في العالم من حيث العنف والجريمة والانفلات الأمني.

معدل الجريمة: شهدت ليبيا تدهورًا كبيرًا في الأوضاع الأمنية، حيث ارتفعت معدلات الجريمة إلى حوالي 70,000 جريمة، بزيادة قدرها 7.7عن 2013 .
تصنيف الجريمة : كانت ليبيا في المركز 19 عالميًا من حيث معدلات الجريمة، شملت الأرقام 11,500 جريمة قتل و 30,000 حالة سرقة .[3]

3. العوامل المساهمة في تصاعد الجريمة

1 عدم الاستقرار السياسي : أثر غياب الحكومة الفعالة على حالات الفوضى وزيادة انتشار الميليشيات.
2 التدهور الاقتصادي : أدت الأزمات الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات البطالة، مما ساهم في زيادة السلوكيات الإجرامية..

[1] دراسة التغيرات في الجريمة جامعة طرابلس مرجع سابق .
[2] الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني مرجع سابق .
[3] تقرير المركز الليبي لأبحاث الأمن القومي مرجع سابق .

3 افتقار الثقة في الأجهزة الأمنية : فقد المواطنون الأمل في العدالة نتيجة لتفشي الفساد وضعف النظام القضائي.

4 التأثيرات الاجتماعية

تسببت زيادة معدلات الجريمة في تأثيرات اجتماعية سلبية على حياة المواطنين، حيث شهدت بعض المناطق النزوح، وعانى الكثيرمن الخوف المستمر بسبب زيادة العنف.[1]

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص واستخلاص نتائج البحث في النقاط التالية :

- أن الأمن بمفهومه العام هو التحرر من الخوف والفزع وسلامة الأرواح والأغراض والممتلكات من كل خطر ، وهو مرادف للإستقرار والثقة بالنفس والعيش بكرامة ، وإن تعزيز الأمن من شأنه تعزيز التنمية ، ويجب على الدولة التركيز على سلامة وأمن الأفراد قبل أن تركز على سلامة الدولة ، ومع ذلك لا يجب الفصل بين أمن الفرد وأمن الدولة وأن الأمن الداخلي ينعكس على الأمن الخارجي للدولة .

- وفيما يخص عملية صنع القرار الأمني فإنه يمر بعدة مراحل التي تبدأ بتحديد وصولاً إلى مرحلة اتخاذ القرار المناسب ، وقد لاحظنا أن هناك العديد من المشكلة أنواع القرارات المختلفة ، أما عن القرار الأمني بصفه خاصة فإن له بعض الخصوصية عن القرارات الإدارية الأخرى ، فالقرار الأمني من القرارات الحساسة والصعبة وذلك بسبب الأحداث الفجائية و المتسارعة والتي تريد قرارات سريعة وفورية .

- أما فيما يتعلق بعمل الأمن الشعبي المحلي فهو عمل يساعد في الحد من الجريمة و استتباب الأمن وذلك من خلال وعي المواطنين بجدوى هذه الفكرة وتطبيقها .

- أما الفصل الثاني من البحث والذي تحدث عن مؤشرات الجريمة في ليبيا في 2010 – 2014 ف نلاحظ ان معدلات الجرعة فى ازدياد حيث وصل مستوى الجريمة في عام 2010 الى 12.000 جريمة فقط تمركزت الجرائم حول السرقات البسيطة والاعتداءات فيما نجدة في عام 2011 بلغ 55.000 جريمة تم زادت في 2012 الى 60.000 جريمة ثم ارتفعت مجددا في عام 2013 الى ان وصل 65.000 جريمة بعدها ازدادتفي الارتفاع عام 2014 حتى وصلت معدلات الجريمة الى 70.000 جريمة.

النتائج والتوصيات

1- ان دور الأمن في سلامة الارواح والاغراض والممتلكات واطمئنان الناس على حاضرهم ومستقبلهم يتيح للإنسان التألق والابداع في كافة مجالاته .

2- ان مفهوم الامن هو قدرة الناس على ممارسة خياراتهم الناجمة عن التنمية بأمن وحرية واستطاعتهم عنهم بقدر معقول في استمرارية الفرص المتاحة اليهم .

3- عدم الاستقرار السياسي والامني في الدولة وغيابها يساهم في حالات الفوضى وزيادة انتشار السلاح مما يساعد في ارتفاع نسبة الجريمة .

4- يساهم التدهور الاقتصادي في الدولة إلى ارتفاع معدل البطالة وزيادة السلوك الاجرامي من قبل الافراد .

5- فقد الثقة في الاجهزة الأمنية أي فقد المواطن الامل في العدالة نتيجة لتفشي الفساد وكثرة الجرائم وضعف النظام الفضائي .

المراجع

1- الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني: المفهوم، الأسباب، سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا. تقرير الأمم المتحدة 2015.

2- "المشاركة الشعبية في مكافحة الجريمة ، " مجلة الأمن العام، السنة 3 ، العدد 37 (هانيبال / 1369 و .ر

3- تقرير المركز الليبي لأبحاث الأمن القومي: "تأثير الثورة على معدلات الجريمة في ليبيا . (2012)

4- خديجة عرفة ، " تحولات مفهوم الأمن .... الإنسان أولاً ، " موقع إسلام أون لاين ، شبكة المعلومات الدولية ، مقال منشور في 7 - 9 - 2003 .

[1] منظمة العفو الدولية مرجع سابق .

5- دراسة التغيرات في الجريمة بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا" - جامعة طرابلس. (2014) .
6- محمد إبراهيم الأصيبعي ، " الانفاق على الأمن استثمار تحصد نتائجه أمن وأمان وطمأنينة و استقرار ، " مجلة الأمن العام ، السنة 3 ، العدد 37 (هانيبال / 1369 و . ر) .
7- موسى أبو سبيحة ، " القرار الأمني ، " مجلة الأمن العام ، السنة 4 ، العدد41 (التمور / 2002).
8- منظمة العفو الدولية: تقارير حول الحالة الأمنية في ليبيا.(2013).
9- نداء مطشر صادق الشرفي و مصطفى عبد الحميد دلاف ، " التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها ، " مجلة دراسات ، العدد 11 (شتاء/2002) .

References

1- Cybercrime in Cyberspace: Concept, Causes, and Combating Means, with an Examination of the Case of Libya. United Nations Report 2015.
2- "Public Participation in Combating Crime," Public Security Magazine, Year 3, Issue 37 (Hannibal / 1369 A.D.).
3- Report of the Libyan Center for National Security Research: "The Impact of the Revolution on Crime Rates in Libya." (2012)
4- Khadija Arafa, "Transformations in the Concept of Security... People First," Islam Online, International Information Network, article published on September 7, 2003.
5- A Study of Changes in Crime After the February 17 Revolution in Libya," University of Tripoli, (2014).
6- Muhammad Ibrahim Al-Asibi, "Spending on Security is an Investment That Reaps Security, Safety, Tranquility, and Stability," Public Security Magazine, Year 3, Issue 37 (Hannibal / 1369 A.D.).
7- Musa Abu Sabeiha, "The Security Decision," Public Security Magazine, Year 4, Issue 41 (dates/2002).
8- Amnesty International: Reports on the Security Situation in Libya (2013).
9- Nidaa Mutasher Sadiq Al-Sharfi and Mustafa Abdul Hamid Dallaf, "Political Development and the Role of Local Popular Security in Achieving It," Studies Magazine, Issue 11 (Winter/2002).